قسما ثالثا وهو الاسم الخالي من ال والتنوين كمن وما والصحيح
عند المص انها نكرات قوله جنس لم يرد بالجنس هنا ما
اصطلح عليه اهل الميزان وهو الكلي المقول على كثيرين مختلفين
بالحقائق بدليل تمثيله برجل بل اراد بالجنس ما يشمل النوع
لان رجلا عند اهل المنطق يسمى نوعا لا جنسا قوله مستتر
انما بدا به لانه اصل الضماير كما قاله الرضي فانه قال اصل الضماير
المستتر المرفوع ولا يستتر من الضماير الا المرفوع قوله فحقه
اي ما ينبغي ان تكون عليه قوله الضمير ويسمى عند البصريين
ايضا بالمضمر وهو الجاري على القياس اذ هو اسم مفعول
من اضمرت ويسمى عند الكوفيين كناية ومكنيا قوله
وهو اعرف الستة اعرف المعارف اسم الله تعالى ثم الضمير
العائد اليه ثم بقية المعارف على الترتيب الاتي قوله دل
اي وضعا فخرج بذلك لفظ متكلم فانه دال على متكلم ولكن
لا بطريق الوضع ووضح ذلك قولك لمن اسمه زيد يا زيد افعل
كذا لانه لم يوضع لذلك وكذلك نحو قول من اسمه زيد زيد
فعل كذا اذا ذكر ولا ترد حروف المضارعة لانها انما تدل على
التكلم والخطاب والغيبة قوله لانه والجار في مثل هذا
متعلق بمحذوف تقديره والحصر لانه وقال بعضهم انه
متعلق بالنسبة التي في الكلام من غير اعتبار لفظ والتقدير
ثبوت كونه قسمين لانه الخ قوله بفعل الغايب يستثنى
من ذلك افعال الاستثنا فانها ان كان فاعلها ضمير غايب
فانه مستتر وجوبا قوله لا يستقل بنفسه اورد عليه لفظ
هم فانه يكون متصلا نحو ضربهم ومنفصلا نحو هم قاموا
واجيب

١٨٤

واجيب عن ذلك بما قاله الرضي ان الضمير ههنا حال الاتصال
هو الهاء فقط وحال الانفصال هو الهاء والميم قوله مواقعه
جمع موقع اي اماكنه قوله الا في محل الرفع اي بطريق
الاصالة والا فقد يقع في محل الجر بطريق العارية سمع
من كلامهم ما انا كانت ولا انت كانا قوله لان الخ وكذلك
ما كان في معنى الا نحو انما قام انا وكذلك ان كان متقدما
على عامله نحو اياك نعبد قوله ثم استثني الخ قد يقال
الاستثنا ينافي كون ما ذكره قاعدة لان القاعدة عندهم
قضية كلية يتعرف منها احكام جزئيات موضوعها ومعنى
كونها فيها محكوم على كل فرد فرد واجيب بان الاستثنا
انما ينافي القاعدة اذا كانت قطعية ثابتة بكل شي علم اما
اذا كانت ظنية كما هنا فلا ينافي ما ذكره قوله اولهما
اعرف انما اشترط كون الاول اعرف لان الثاني ح لا غضاضة
عليه في تبعيته له ولا في لحوقه له بخلاف ما لو كان
اعرف من الاول او مساويا فانه يانف من تبعيته له
قوله لان الخ تعليل لاعرفية الضمير مطلقا مع قطع النظر
عن المثال لان المثال الاول ليس فيه الا ضمير المتكلم
والغايب قوله الفصل ارجح انما كان الفصل ارجح لان
الضمير فيها ذكر خبر وحق الخبر ان ينفصل قوله
واختار ابن مالك الوصل اي لانه الاصل قوله ما اي اسم
وهو جنس وقوله علق على شي بعينه فصل اخرج
النكرات وقوله غير متناولهما اشبهه فصل ثان
مخرج للضماير والاشارة زاد في شرح العمدة او الحواله

Copyright © King Saud University